الـســـــوق المـــدنـــيـــة

تلعب السوق التجارية دوراً واسعاً في حركة المجتمعات الاقتصادية باعتبارها آلية اقتصادية لتلبية الحاجات السلعية والخدمية ،كما أنها مفصل حيوي لإنجاز المشاريع التنموية ؛ منها تنمية رؤوس الأموال وتعظيم الأرباح وتفعيل الطاقات البشرية والطبيعية وتكييفها لتكون مورد نفع وفائدة ؛ومن وظائف السوق إنجاز مشاريع البناء والإعمار ضمن معايير الجودة عبر التنافس بين الأفراد والجماعات ورجال الأعمال والشركات ، لكن تعرض هذه السوق إلى اهتزازات ومشكلات متنوعة كمشكلة التضخم بأنواعه يهدد مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة خاصة الطبقة المتوسطة ، ويؤثر في استقرارها المعيشي والنفسي ، ومن البديهي أن هذه الطبقة تشكل صلب وجوهر بناء الدولة الاقتصادي أياً كان نظامها السياسي ، لكن هل هنالك تصنيف علمي اقتصادي للسوق وأنواعها ؟

الأزمة العالمية نتائج الاحتكار الاقتصادي من قبل شركات كبرى

يعقوب يوسف

لا يوجد نمط موحد للسوق في دول العالم ، فهنالك السوق الاحتكارية الدولية لكبرى الشركات التي تحاول توظيف رساميلها ضمن مفهوم العولمة لتحطيم الحواجز القومية وفرض هيمنتها على أسواق الدول خاصة النامية،لكن هنالك أسواق متنافسة بدأت تنشأ تحاول أن تتحرر من هذه الهيمنة ؛ تعكس اتجاها مدنيا متناميا قد يكون مستقبلا هو اتجاه السوق الدولية المدنية الدولية التي يمكن أن تتبارى في خضمها بعض الدول دون المساس بالسيادة الاقتصادية لبعضها البعض .

إن السوق الدولية المدنية المتوازنة التي برزت في بعض البلدان كالشمال الأوروبي ؛ هي الخيار الوحيد والأمثل لكافة الدول لتحقيق العدالة الاقتصادية محليا ودوليا ، وإزالة الفوارق الطبقية المعيشية بين أفراد المجتمع دون المساس بخصوصيات كل طبقة ومهنيتها ، ومن المؤمل أن تنتشر حركة السوق المدنية في كافة أنحاء العالم مستقبلا لنشر آلية التنافس الدولي الاقتصادي التجاري المدني ، ولتخليص العالم من الأزمات الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات وأسواق بعض البلدان .

إن إزالة الفوارق الاقتصادية بين الشعوب الفقيرة والغنية تتم من خلال تفعيل آلية السوق التنافسية المتكاملة التي ترتكز على توزيع عوائد الدخل العالمي والاستثمارات ومستوى الاستهلاك بالتساوي بين الدول ، وفق هذه الإستراتيجية لن تكون ثمة دول فقيرة ونامية تقابلها دول غنية تستغل أسواق الدول الفقيرة والنامية وتفرض عليها أجندات وأولويات اقتصادية تجعلها استهلاكية وضعيفة .

إن ظاهرة نشوء السوق المدنية بصورة عمودية تعني التعاون المشترك بين القطاعين الخاص والعام لتأمين المستوى المعيشي المناسب وتحقيق العدالة الاقتصادية بين كافة أفراد المجتمع على الصعيد المحلي ، أما على الصعيد الدولي فتعني منح الفرص المتساوية لكافة الدول للمشاركة في الاستثمار والإنتاج والتوزيع والعرض والاستهلاك .

الصورة الأفقية للسوق المدنية تعني جمهور المستهلكين المحليين والدوليين الذين يشاركون جميعا في استهلاك السلع والخدمات بصورة متساوية .

ومن وظائف المنظمات المدنية ضمن النطاق المحلي أو الإقليمي ؛ المساهمة في بناء السوق المدنية والبورصة المدنية لتوفير حاجات السكان بأسعار مناسبة ، ولتحجيم دائرة السوق الاحتكارية ، أما أساسيات السوق والبورصة المدنيان ؛ فهي تعددها لضمان التنافس وخلق الحركة التجارية وتنشيطها شرط أن يقوم التنافس متوازنا بين المستثمر والمستهلك .

إن ما تشهدته بعض دول العالم من أزمة اقتصادية حادة الملامح ؛ مردها الاحتكار الاقتصادي الذي تمارسه الشركات الرأسمالية الكبرى ، أما على الصعيد المحلي فالحالة مشابهة ، فمثلا يهيمن على السوق العراقية رجال الأعمال الكبار الذين يحتكرون العرض ويحددون الأسعار حسب مصالحهم دون وجود قانون تجاري يحدد الأسعار كي يحد من نشاطهم الاحتكاري ويحقق التوازن بين المستثمر والمستهلك .

إن الأزمات الاقتصادية التي تحدث بين الفينة والأخرى في عدد من دول العالم التي شهدت بعضها إفلاسا اقتصاديا ؛ سببها الديون المتراكمة ، ويعد المحللون الاقتصاديون سبب بروز أزمة الديون ؛ هو التعامل وفق آلية الفائدة المركبة ؛ التي تتضاعف بمرور الزمن فإن تمكن المدين من سداد الديون في الوقت المناسب فإنه سيتجاوز الأزمة ، أما لو لم يتمكن من ذلك فإن ديونه ستتضاعف فوائدها فتتضخم حتى يبلغ درجة العجز عن سدادها ، حينئذ لا حيلة للمدين لتجاوز الأزمة ، أما الدائن فسوف يكون أمام مشكلة خطرة حيث ستتعطل استثماراته بسبب ضياع رأسماله بين المدينين .

إن اعتماد نظرية السوق المدنية على المستويين المحلي والدولي هو الحل الأمثل الذي يقي الدول من أضرار الأزمات الاقتصادية التي قد تكون بعض الأحيان خانقة بحيث يصعب الخلاص من تبعاتها ، كما أن العمل بآليات هذه النظرية سيفضي إلى انتشال الطبقة الفقيرة من الفقر وتأهيلها لتندمج ضمن الطبقة الوسطى ، فضمن المجتمع المدني المتكامل لا تبرز الطبقة الفقيرة ، بل تبرز هذه الطبقة وتنشأ ضمن المجتمع الأهلي الذي تمارس أسواقه سياسة الاحتكار والاستغلال ، حيث تلعب الدولة المستبدة الدور الأكبر في دعم هذه الأسواق أو استثمارها لصالحها ، أو توظيفها للضغط على المواطن بهدف تمرير سياساتها القمعية .

ترتكز سياسات الأنظمة الدكتاتورية على احتكار الموارد الطبيعية والبشرية التي تمثل الخلفية الاقتصادية للسوق ، حيث نجد انخفاض المستوى المعيشي لبعض المواطنين أو تدني هذا المستوى دون خط الفقر ليبلغ بعض الأحيان درجة العدم ، بينما يرتفع مستوى العيش لدى المواطنين ويتقارب في البلدان المتقدمة اقتصاديا التي اعتمدت الديمقراطية الاجتماعية كأساس لتطبيق آليات العدالة الاقتصادية ، ومنها بلدان الشمال الأوروبي .

في التجربة العراقية الحالية لم تبرز السوق المدنية بل برزت السوق الحرة التي تشجع سلوكية الاحتكار من قبل المستثمر ، حيث لا توجد قوانين لحماية المستهلك من بطش المستثمرين ، لذلك يتوجب على الدولة الحالية تشريع قوانين لحماية المستهلكين وضبط تعاملات المستثمرين والتجار لمنعهم من احتكار السوق ، أما غياب التشريعات التي تحمي المستهلك وتحمي المستثمر على السواء فقد تسببت في انتشار ظاهرة الفساد المالي والاقتصادي والتجاري ، التي تعد معالجتها ؛ مفتاح البدء بإنشاء السوق المدنية المثالية المحلية .

طـــــراكـــــيـــــع دنـــيـــا

معتز رشدي

تُرى كيف يقضي ساستنا أوقات فراغهم؟ متى يأكلون، ويشربون؟ متى ينامون؟ ثمة، في داخلي، صوت مرح، مقهقه، يقول: متى استيقظوا؟ متى كفوا أيديهم، غير الكريمة، عن دسم الولائم؟ ومتى اغتسلوا من دماء أبناء هذا الشعب المنكوب، بهم وبأمثالهم من (شفاطة) النفط؟

شفطهم النفط، وهو طركاعة مقالنا، اليوم، لا مثيل له في غنى اشكاله، وخطورة تحولاته؛ إذ لم ينج منه حتى مرضانا المحتضرون في المستشفيات؛ وآية ذلك ما قرأته، ليلة أمس، عن حريق شب في مستشفى الزعفرانية العام ، وهو الثاني من نوعه ، فقد سبقه حريق آخر، أكبر منه، وأخطر، في مرآب مجمع مدينة الطب ، وسط بغداد ، دون معرفة أسبابه ، إلى يوم الناس هذا، وحين سئل بعض المطلعين على خفايا الأمور ، عن أسباب اندلاع الحريق ، كانت إجاباتهم متشابهة: الفساد.

وهو فساد لا يكلف صاحبه شيئاً؛ مبتدأه ومنتهاه محاولة بعض الشياطين خلط أوراق المؤسسات التي يعملون بها ، لئلا تنكشف لمنافسيهم ، أو لبعض المتربصين بهم ، من أشباههم ، تفاصيل سرقاتهم المالية . ما أكثر الحرائق ، في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ؟ إلهي .. إلى أين نرسل مرضانا؟ هل يُعقل أن يُحمل جرحى المفخخات إلى مستشفيات ينتظرهم في ردهاتها مشعلو حرائق المال العام؟

تحدثنا ، أعلاه ، عن حرائق الحرامية، الصغار من رتبة زوج ابنة البرلماني الفلاني، أو (صكاك) الناطق باسم الكتلة العلانية. أما حرائق الشياطين الكبار ، فقد تركت من مياسمها على جلودنا آثاراً لا تمحى ، وفي تقاويم أيامنا فراغات سوداً، لا سبيل إلى تبييضها إلا بكشف كل ما اقترفته أيديهم الأثيمة من موبقات بحق أبناء هذا الشعب ، وبحق أيامه التي تشابهت في أربعاءاته وسبوتاته وخميساته ، وبقية مسميات أيامه، في متوالية شيطانية، ممسوخة، للرعب ، ولسفك الدماء ، على نحو لا مثيل له في تاريخ شعب آخر . المشين في (طراكيع) الحرائق ؛ أنه كلما ارتفع دخان واحدة منها ، فاعلم ؛ أنها مجرد ستارة جحيمية من دخان ، غليظ أنزلها المجرمون ، بأيديهم الخفيفة المدربة ، على جريمة نكراء ، من عيار شنيع ، يراد لها أن تظل بعيدة عن الأنظار . واعلم ؛ أنهم قد هيأوا ، في برلمانهم الجميل ، حشواً استنكارياً ، رثاً لمناقشة آثار الجريمة – العابرة والمنسية كسابقاتها طبعاً – في سير العملية السياسية المتمرغة ، كفيل حزين ، في أوحال مربعها الأول المرتبط بأجندات الدول العدوة والشقيقة والقريبة والبعيدة والحاسدة العاذلة الحقودة!

فهل من سبيل إلى إطفاء حرائق هذا البلد المنكوب ؟ وهل من سبيل إلى إعادة تلك الشياطين إلى قماقمها التي جاء بها الاحتلال ، ومخططاته (البريمرية) القاتلة؟

مكاتب المفتش العام بين محاربة الفساد وحمايته!

سليمة قاسم

تشكلت دائرة المفتش العام وفقاً لأمر سلطة الائتلاف رقم 57 لسنة 2003 لتكون الخط الدفاعي الأول في التصدي لظاهرة الفساد الإداري والمالي التي استشرت في الوزارات والدوائر كافة وساهمت في تعطيل عجلة التطور في البلد، بشكل خطر يهدد بنسف المنجزات اليسيرة التي تحققت بعد سقوط النظام. وهي جزء من المنظومة الرقابية التي تضم إضافة إليها، هيئة النزاهة العامة، لجنة النزاهة في مجلس النواب وديوان الرقابة المالية التابع لرئاسة الوزراء.

ورغم حداثة تجربة مكاتب المفتشين العموميين، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر حجم التحديات التي واجهتها، ولعل أهمها تمثلت في نظام المحاصصة الذي تم بموجبه تعيين الوزراء وأغلب المسؤولين التنفيذيين في الدولة لتحقيق توافق سياسي، وهذا يعني أن أي خلاف بين المفتش العام والوزير المختص، يعني خلافا مع الكتلة السياسية التي ينتمي إليها الوزير. فضلا عن المادة ١٣٦-ب- من الدستور التي تعطي الوزير أو مدير الدائرة الحق في غلق ملف التحقيق في وزارته، وضرورة أخذ موافقته عند إحالة التقارير التي يرفعها المفتش العام إلى الجهات القضائية أو الرقابية، وكذلك تعد قلة التشريعات التي تعزز عمل المفتشين العموميين وضعف استقلالية التشريعات النافذة من التحديات التي لا تقل خطورة عن سابقاتها.

إلا أن مكاتب المفتشين العموميين اتسمت بضعف دورها في مكافحة الفساد، رغم أن العراق يعد من بين أكثر دول العالم فسادا حسب مؤشر منظمة الشفافية العالمية. ولم ترصد تقارير معظم المفتشين العموميين وجود فساد في وزاراتهم -حسب رأي لجنة النزاهة النيابية - وتمت ملاحقة المفسدين من صغار الموظفين، وغض النظر عن المفسدين الكبار. فيما تم الكشف عن الكثير من قضايا الفساد بواسطة جهات إدارية أخرى عجز المفتش العام عن كشفها هو وطاقم عمله الكبير بمرتباتهم وامتيازاتهم الضخمة. وقد كان دور البعض الآخر منهم هو محاربة العناصر النزيهة في دوائرهم نتيجة رضوخهم للفساد أو تعاطيهم معه.

وبذا تحولت مكاتب المفتشين العموميين إلى وسيلة لابتزاز متورطين في قضايا فساد للحصول على مبالغ من المال وتلفيق قضايا مفبركة، حين يرفضون اقتسام الغنيمة معهم،وقد شهدت تلك المكاتب نهاية الكثير من الموظفين النزيهين حين قدموا ما يملكون من أدلة لكنهم وقعوا في الفخ ليخسروا حتى وظائفهم بسبب ذلك، لتصبح هذه الدائرة جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل. حيث أضافت عبئاً آخر يثقل كاهل الدولة، في الوقت الذي كان الحفاظ على المال العام، واحدا من أهم أسباب تشكيلها، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار في شباط الماضي بتجميد عمل المفتشين العموميين وإلغاء جميع أقسام التفتيش التابعة لمكاتبهم تمهيدا لإلغائها، بعد الكشف عن قضايا فساد كبيرة ثبت فيها تواطؤ المفتشين العموميين مع مسؤولين حكوميين. لكن لجنة النزاهة البرلمانية كان لها رأي آخر وقررت استمرار العمل في تلك المكاتب. إن تفعيل دور المفتش العام يتم عن طريق فصله إداريا عن الوزير بهدف منحه مساحة كافية لمكافحة الفساد الاداري والمالي داخل المؤسسات الحكومية، وتعديل المادة١٣٦-ب- من الدستور ليتسنى محاسبة المشتبه بهم من الموظفين دون تدخل الوزير،وتعيين مفتشين يتمتعون بكفاءة مهنية، وتحديد إطار زمني لتولي مناصبهم، كأن تكون لمدة أربع سنوات مثلا، هذا ما يتعلق بالمفتش العام، أما في ما يخص موظفي تلك المكاتب، فيجب الأخذ بنهجي الوقاية والردع واعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية في مكاتب المفتشين العموميين، إضافة إلى ضرورة توسيع قاعدة الإدراك وتحصين موظفي تلك المكاتب ضد الفساد عبر التثقيف الذاتي ونشر الوعي من خلال إقامة الدورات والندوات وورش العمل، لإعداد كوادر متخصصة للعمل وفق آليات ومعايير قانونية وضوابط منهجية من أجل الحفاظ على المال العام.

صحيح أن مكاتب المفتشين العموميين هي الحلقة الأولى في سلسلة مكافحة الفساد، وأن إلغاءها سوف يؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي وهو بالأساس فساد سياسي موروث من النظام السابق عززته ممارسات المحتل ورسخته المحاصصة السياسية- إلا أن بقاء تلك المكاتب بوضعها الحالي في حماية الفساد وشرعنته سوف يضاعف من حجم الفساد الذي يوازي خطره خطر الإرهاب،لا سيما وأن الكثير من التحقيقات كشفت عن وجود علاقة بين الإرهاب والفساد في عدة وزارات حيث كانت عشرات المليارات تتسرب من ملكية الدولة إلى أيدي الجماعات الإرهابية.

وصحيح أيضا أن دائرة المفتش نجحت في استعادة ٧٠ مليون دولار، إلا أنها أضاعت أضعافاً مضاعفة لهذا الرقم، بتغطيتها على مافيات الفساد وتواطئها معها.

مكاتب المفتشين العموميين أمام امتحان صعب لتصحيح الانحرافات والخروقات الحاصلة التي شابت أداء عملها منذ تشكيلها و حتى هذه اللحظة، لتؤدي دورها الرقابي في حماية المال العام بدلا من حمايتها المفسدين.

محاربة الفساد اختبار لقوة الدولة

هل يحترم الرجل مسؤوليات زوجته العاملة؟

صابرين فالح

أصبحت النساء العاملات، في مجتمعنا، يشكلن عددا كبيرا لايستهان به، وأصبحت المرأة العراقية العاملة مظهراً من مظاهر الحياة، التي تعودنا عليها أكثر من العقود السابقة، وبولوج المرأة العراقية ميدان العمل، ووقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل، في بناء المجتمع بكل مجالاته، تضاعفت مسؤولياتها وواجباتها إلى حد كبير، وأصبحت تقوم بالعديد من الأدوار، داخل وخارج المنزل، فهي لكي تثبت مقدرتها وكفاءتها، في مجتمع مازال يشك بمهارتها العملية واستعدادها لخوض كافة مجالات الحياة، مطالبة بالسماح لها للقيام بكافة أدوارها، سواء كامرأة عاملة، أو زوجة وربة بيت، على أكمل وجه، لكي تفند كل الحجج التي تدعي بأنها لا تستطيع أن توفق، بين واجباتها كامرأة عاملة، وبين دورها الأساس كزوجة وربة بيت. وهنا يبرز دور الرجل في حياتها وأهمية مساندته لها والوقوف معها لكي تستطيع أن تجتاز الصعوبات التي تواجهها، في تحمل أعباء ومسؤوليات حياتها العملية والزوجية. ومع اقتناع العديد من الرجال في وقتنا الراهن بأهمية عمل المرأة، على الأقل، من ناحية وجود مورد إضافي مساعد في تحمل أعباء الحياة، إلا أن قلة قليلة من الرجال، تقوم بمساعدة الزوجة والتخفيف عنها في سبيل تهوين الكثير من العقبات التي تعترضها.

وقد لا يقدر الكثير من الرجال الدور الصعب، الذي تقوم به المرأة خارج المنزل لكي تستطيع الاستمرار في عملها والقيام بما يمليه عليها ذلك العمل. وقد لا يدرك الكثيرون أيضا، أن الزوج الحقيقي هو من يساعد زوجته على تخطي الصعاب وأن يكون متواجداً بجانبها على الدوام، لا أن يكون ذاك الشخص الأناني الذي لايفكر بشيء سوى كيف تُرضيه هذه المرأة، وأن تقوم بواجبه ورعايته. ويتناسى هو مسؤولياته، لذلك سيظل الزوج هو النقطة الأساسية والمحورية في ظروف المرأة الأسرية، فمتى ما كان الزوج متعاوناً ومتفهمًا لظروف زوجته وواجباتها في العمل، سهلت معظم المشاكل، وزالت الصعوبات، وخفت مسؤوليات المرأة. وقد لايدرك الكثير من الرجال أيضا أهمية عمل المرأة، وفوائده بالنسبة لهم، حيث يدفع خروج المرأة للعمل، الزوج للمشاركة في مجالات أسرية، كان سيحجم عن الاشتراك فيها، لو كانت متفرغة، مثل المذاكرة للأبناء والمشاركة في إعداد الوجبات الغذائية، وشراء حاجات الأسرة من السوق، كما يتعلم الأبناء الاعتماد على النفس في قضاء حاجاتهم.. أما من الناحية المادية.. فإن الأسرة التي يعمل فيها الزوجان تتمتع عادة بدخل أكبر من الأسرة التي يعمل فيها الزوج فقط.. وإحساس الزوج بأن زوجته تساعده في السعي وراء لقمة العيش يخفف عنه بعض الضغوط المتراكمة على عاتقه، وأيضاً يشعر الزوج الذي تتمتع زوجته بالاستقلال المادي بالاطمئنان بأنه في حالة إصابته بمكروه يمكن للأسرة الاعتماد على دخل الزوجة.

كل هذا يجب أن يشكل الدافع والحافز للرجل لكي يقدر ويراعي المسؤوليات التي تقوم بها المرأة للتوفيق بين عملها، ودورها كزوجة وأم، كما أن المرأة مهما كانت قوتها وقدرتها على التحمل تحتاج إلى الشعور بأن هناك رجلاً يساندها ويقف بجانبها، ليثبت لها حبه وتقديره واحترامه دورها الفاعل داخل وخارج المنزل، وكل هذا سينعكس على تحسن أدائها في عملها المنزلي والوظيفي، لأنها ستشعر بأن هناك من يساندها، ويقدر المتاعب التي تمر بها وتتحملها بعد ذلك عن طيب خاطر، بل ستكون على استعداد لتقديم المزيد من التضحيات والجهد لإسعاد الرجل مكافأة له، على تقديره وتفهمه، لأعبائها ومسؤولياتها كامرأة عاملة وزوجة وشريكة حياة.